الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة والعشرون
المعقودة يوم الخميس
٢٣ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
APR 10 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس : السيد بوخ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الاعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)

(أ) الميزانيات الادارية للوكالات المتخصصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية : تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (تابع)

(ب) اثر التضخم على ميزانيات مؤسسة الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام (تابع)

البند ٩٦ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.23
9 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

• هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

80-56936

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٤٩ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)

(أ) الميزانيات الادارية للوكالات المتخصصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية : تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (تابع)

(ب) أثر التضخم على ميزانيات مؤسسة الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام (تابع)

١ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) : يرى ان تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن أن يكون مجرد أمر شكلي ، وانه أصبح الآن ضروريا أكثر من أي وقت مضى ، في هذه الحقبة التي يعاني فيها الاقتصاد العالمي من أزمتين أزمة الطاقة والأزمة المالية ، ومن استمرار التخلف واتساع الفجوات بين مختلف الدول لأنه يسمح بتركيز وتنسيق الجهود ، والقضاء على أوجه التبذير والازدواج الباهظ التكاليف والأنشطة الحدية . ومن ثم فان من المهم أن تستخدم الموارد البشرية والمادية التي تضعها الدول الاعضاء تحت تصرف الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها استخداما رشيدا وفعّالا . ويجدر في هذا الصدد أن تعيد اللجنة الاستشارية النظر في آليات تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بغية تحسين فعّاليتها .

٢ - وأضاف قائلا ان وفد رومانيا قد لفت نظره بشدة عند قراءة تقرير اللجنة الاستشارية عن سنة ١٩٨٠ (A/35/481) ما لاحظه من زيادة الميزانيات العادية الى أكثر من ثلاثة أضعافها خلال العقد الأخير حيث بلغت حوالي ١٫٥ مليار دولار في ١٩٨١ . ويخشى وفد بلاده اذا ما استمر هذا الاتجاه أن تبلغ الميزانيات خلال السنوات القادمة مستويات من الارتفاع بحيث يصبح من الصعب ايجاد الاموال اللازمة لتمويلها . ولذلك يرى انه يجب استخدام الأموال المتاحة بصورة رشيدة وفعّالة ، والتحلي ، خاصة ، بصلابة شديدة فيما يتعلق بالموارد المتاحة من الموظفين التي ترهق الميزانيات بعبء ثقيل .

٣ - وأردف قائلا ان وفد رومانيا يشيد بالمنظمات التي ترغب في الحد من زيادة ميزانياتها وفي استخدام الموارد المتاحة لها بفعّالية أكبر ويعتبره عاملا ايجابيا . وذكر بصورة خاصة منظمة الصحة العالمية التي قررت عقد المؤتمرات الدولية مرة كل عامين ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي تعمل على الحد من زيادة موظفيها ، ومنظمة العمل الدولية التي تبدي بعض الحذر في مجال الميزانية . وقال ان اللجنة الاستشارية يمكنها أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد وذلك بابراز الوفورات التي تحققها بعض المنظمات عن طريق تنظيم واستخدام الموارد وخاصة الموارد من الموظفين على نحو أفضل .

(السيد سيربانيسكو ، رومانيا)

٤ - واستطرد قائلا ان هناك مشكلة تثير القلق بوجه خاص وهي مشكلة الأثر المتزايد للتضخم والتقلبات النقدية على الميزانيات . وان وفد رومانيا كان يود أن تدرس اللجنة الاستشارية هذه المسألة بصورة أكثر عمقا بدلا من الاقتصار على الاشارة الى نتائج هذه الظواهر على الميزانيات ويرجى ان تفعل ذلك في ١٩٨١ وان تعرب عن توصيات لتوجيه الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها السادسة والثلاثين .

٥ - وقال ان الجمعية العامة طلبت في قرارها ٣٣/١٤٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، من اللجنة الاستشارية ان تضع بالاضافة الى تقاريرها السنوية عن تنسيق شؤون الادارة والميزانية ، تقارير عن المشاكل الخاصة المشتركة في منظومة الامم المتحدة . ويرجى ان يتاح للجنة الاستشارية ان تدرس على الأقل مشكلة واحدة من المشاكل الخاصة المشار اليها في القرار في كل سنة . ومما لا شك فيه انها ستجد بسهولة مسائل لن يؤدى تحليلها الدقيق الا الى تعزيز اهتمام الدول الاعضاء بتنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، مثلا أثر التضخم والتقلبات النقدية أو التجربة الايجابية لبعض المنظمات في مجال الاقتصاد أو تنسيق دورات الميزانية ودورات التخطيط المتوسط الاجل .

٦ - ومضى قائلا ان وفد رومانيا يشعر بالارتياح لأن تقرير اللجنة الاستشارية يحتوى للمرة الأولى ملاحظات ذات طابع انتقادى من جانب احدى الوكالات المتخصصة وهي اليونسكو . ونظرا لان تنسيق شؤون الادارة والميزانية لا يمكن الا أن يستفيد من أوجه النقد البناء . بيد ان ملاحظات المدير العام لليونسكو الواردة في الفقرات ٥٣ الى ٥٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لسنة ١٩٨٠ تتطلب بعض التعليقات .

٧ - من ذلك ان المثال الذى قدمه على اتجاه الجمعية العامة الى التعدى على اختصاصات الوكالات المتخصصة وهو القرار الخاص بالحق في التعليم الذى اتخذ بتوافق الآراء في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لا يعد ملائما . والواقع ان المسائل المتعلقة بحقوق الانسان هي من اختصاص الجمعية العامة ، ومن الطبيعي ان تنظر اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في مسألة الحق في التعليم وهو من الحقوق الاساسية ، وان يتخذ بشأنها قرار . وفضلا عن ذلك ، فان الانجاز الفعلي للحق في التعليم يعد عاملا اساسيا للاستراتيجية الانمائية الدولية التي وضعت في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث نظرا لان التعليم يدخل في اطار باب " التنمية الاجتماعية " في الاستراتيجية الجديدة . ومن ثم فان من حق الجمعية العامة ان تناقش التعليم من حيث الاساس دون ان يكون في ذلك تعدى من جانبها على الاختصاصات المحددة لليونسكو بل على العكس من ذلك ، ان ابراز الاحتياجات الحقيقية للدول الاعضاء واهتماماتها لا يمكن الا أن يشجع ويثرى انشطة اليونسكو في هذا المجال . ومن المفيد والمجدى القيام بصورة دورية باجراء تبادل وتنسيق مثمر للآراء بين الجمعية العامة للامم المتحدة واليونسكو . وهذا هو السبب في أن وفد رومانيا يرى ان ملاحظات المدير العام لليونسكو كانت ستتسم بمزيد من الفائدة لو أنها كانت أقل جزما خاصة وان ممثل اليونسكو قد أعلن في اللجنة الثالثة عند اتخاذ القرار المشار اليه ، انه يمكن أن يطبق في اطار ولاية اليونسكو واتفاق التعاون المبرم بين هذه المنظمة والأمم المتحدة .

(السيد سيربانيسكو ، رومانيا)

٨ - واضاف قائلا ان هذه الملاحظات تصلح أيضا بالنسبة لمسألة الاعلام والاتصال بل أيضا ولربما أكثر لمسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية التي اثيرت في الفقرة ٥٤ '٢' . فتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية يعتبر اساسيا لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد وهو من مطالب البلدان النامية الاساسية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . انها مشكلة من الواضح انها من اختصاص الجمعية العامة للامم المتحدة .

٩ - السيد مال كو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان المعلومات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية تدل بوضوح على ضرورة ادخال تحسين جذري على تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وخاصة تحسين آليات التنسيق . ويتضح من الجدول ألف - ١ من تقرير ١٩٨٠ (A/35/481) ان الزيادة الملفتة للنظر في مبلغ الميزانيات العادية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مستمرة وأنها تتجاوز الى حد بعيد نموا جمالي الناتج الوطني للدول الاعضاء . لقد زاد اجمالي الميزانيات العادية الى ثلاثة أضعافه من ١٩٧٢ الى ١٩٨١ . وهذا التطور يثير القلق . واذا ما حللت الاسباب اتضح ان هذا التطور مرتبط الى حد بعيد بعمليات التضخم والتقلبات النقدية . ومن المؤسف له في هذا الصدد ، انه بالرغم من الجهود البناءة التي بذلتها بعض الوفود في الدورات السابقة للجمعية العامة لتعويض آثار التضخم على ميزانيات هيئات الامم المتحدة عن طريق تحقيق وفورات وتعديلات ، ان استمر العمل بتمويل النفقات الناجمة عن التضخم عن طريق زيادة مساهمات الدول الاعضاء ، بما في ذلك الدول التي لا تقع عليها أية مسؤولية في هذه الظواهر السلبية للاقتصاد الرأسمالي .

١٠ - ومضى قائلا ان العدد الاجمالي لموظفي هيئات الامم المتحدة يزداد في كل سنة وهذا يمثل عبئا ضخما على ميزانياتها . ومن المؤسف له ان الجهود التي تبذل لتخفيض عدد الموظفين في بعض المنظمات لم تجد لها صدى في المنظمات الاخرى ، بينما المعلومات المتاحة تدل على أن حجم عمل موظفي الامانة العامة للامم المتحدة خاصة غير كاف . ومن ناحية أخرى فان جزءا كبيرا من العبء المالي ناجم عن تمويل أنشطة التعاون التقني من الميزانية العادية ، بينما ينبغي بموجب الميثاق تمويل هذه الانشطة من التبرعات .

١١ - ومن ثم فان تنسيق شؤون الادارة والميزانية ، اذا ما صمم تصميما سليما ، لابد ان يستهدف الغاء هذه العوامل السلبية أو التخفيف من حدتها . وهذا يفترض ان تتخذ منظمات الأمم المتحدة تدابير للاقتصاد متفقا عليها وأن تعمم الخبرات الناجحة ، وأن تلغي البرامج ذات الفائدة الحدية والازدواجية وتستخدم ما يتاح بفضل ذلك من الموارد البشرية والمادية في المهام ذات الاولوية . فالتنسيق لا يمكن أن يقتصر على جمع المعلومات ومعالجتها ، وهي معلومات مفيدة بالتأكيد ، ولكن تصعب مقارنتها ، انما يجب ان يترجم التنسيق الى انشطة حقيقية تؤدي الى نتائج ملموسة تمكن من تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المنظمات .

(السيد مال كو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

١٢ — وأردف قائلا ان وفد اوكرانيا يجب عليه أن يشير الى أن المعلومات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لا تعطي الا صورة ناقصة عن الحالة ولا تلقي الضوء مطلقا على الحلول العملية التي يمكن دراستها . ان بعض اوجه التقدم المحرز في مجال التنسيق بين المنظمات نتجت عن اعمال لجنة التنسيق الادارية خاصة فيما يتعلق بوضع الميزانيات والخطط المتوسطة الاجل ووضع المبادئ والمناهج الملموسة . ويرجى ان تحتوى التقارير التي ترسلها لجنة التنسيق الادارية الى لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي معلومات عن التدابير التي اتخذت لزيادة فعّالية هذه المبادئ والمناهج وان تمتد الى جميع منظمات الامم المتحدة .

١٣ — واختتم كلمته قائلا انه ينبغي تحسين التنسيق في مجال الادارة والميزانية كما يتبيّن ذلك من قلة جودة المعلومات ومن عدم وجود التوحيد ومن استخدام معايير مختلفة لوضع مختلف الميزانيات وعدم وجود تنسيق في دورات الميزانية ودورات البرمجة . ويرجى أن تؤدى التدابير التي اتخذت على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الامانات لمعالجة اوجه النقص المشار اليها ، الى نتائج ايجابية .

١٤ — السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : أشار الى أن الجمعية العامة قد كلفت منذ دورتها الاولى ، اللجنة الاستشارية بالنظر في الميزانيات الادارية للوكالات المتخصصة وفي الاقتراحات التي تستهدف الترتيبات المتعلقة بالمالية والميزانية التي تبرمها الامم المتحدة مع الوكالات المتخصصة وهذا يعني ان دورها في مجال التنسيق دور اساسي . ويرجو الوفد الامريكي من جانبه بقوة أن تؤكد الجمعية العامة من جديد رغبتها في التوصل الى وضع نظام مشترك لقواعد الميزانية ووسائل وضع التقارير بالنسبة لجميع هيئات الامم المتحدة . والوفد الامريكي لا يغفل من أجل ذلك ضرورة الابقاء على المرونة بحيث تأخذ التقارير في الاعتبار تنوع احتياجات هيئات الامم المتحدة ولا تغيب عن باله ضخامة المهمة الواقعة على عاتق اللجنة الاستشارية لوضع المقارنات السنوية للميزانيات . الا انه يرى ان اللجنة الاستشارية في وسعها اذا ما ركزت بصورة أكبر على اعمال التحليل ، ان تسهم في زيادة تحسين تنسيق شؤون الادارة والميزانية .

١٥ — وأضاف قائلا ان تقريرى اللجنة الاستشارية يشكلان في هذا الصدد اداة جديرة بالملاحظة، تسمح للدول الاعضاء بمقارنة وسائل شؤون الادارة والميزانية في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . ولقد أدركت الجمعية العامة ذلك جيدا ، عندما رجت اللجنة الاستشارية في قرارها ١٤٢/٣٣ أن تركز في تقاريرها المقبلة عن تنسيق شؤون الادارة والميزانية ، تركيزا أكبر على التطورات المتعلقة بالميزانية في كل منظمة التي يحتمل ان تكون ذات أهمية بالنسبة لمنظمات أخرى . وهذا يعني ان في وسع اللجنة الاستشارية ان تسترعي اهتمام الجمعية العامة الى مسائل متعلقة بشؤون الادارة والميزانية مشتركة بين جميع منظمات الامم المتحدة . وفي وسع الجمعية العامة عند ذلك ان تطلب من الامين العام أن يخطر عن طريق لجنة التنسيق الادارية ، رؤساء الامانات بتدابير شؤون الادارة والميزانية التي توصي باتخاذها . ومن ثم فان على اللجنة الخامسة ان تحدد

(السيد سادلر، الولايات المتحدة الامريكية)

ما اذا كانت هناك مشاكل ذات أهمية مشتركة تتطلب التوصية بادراجها في جدول أعمال لجنة التنسيق الادارية .

١٦ - ومضى قائلا ان احدى المسائل التي يجب ان توليها اللجنة الخامسة اهتمامها هي مسألة التداخل المحتمل بين أنشطة منظمات الامم المتحدة ، وان المجالات التي قد يحدث فيها ذلك تبدو عديدة بصورة خاصة مثل انشطة منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبعض انشطة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية . ومن ثم فانه يجدر ان تعمل اللجنة الاستشارية جاهدة على تحديد ما اذا كانت هذه الانشطة تشكل بالفعل ازدواجا في العمل ، واذا كانت هذه هي الحال ، ادراجها في تقاريرها المقبلة الى الجمعية العامة حتى تتخذ الدول الاعضاء التدابير اللازمة . وهذا يدل بوضوح على ضرورة وضع نظام مشترك لقواعد الميزانية يسمح للجنة الاستشارية والدول الاعضاء باكتشاف الازدواجية والقضاء عليها كما يسمح لمديري البرامج بتحسين الاجراءات الادارية لتفادي هذه الازدواجية .

١٧ - والواقع ان المعلومات التي تنقلها اللجنة الاستشارية للدول الاعضاء لا تكون مؤكدة وحديثة الا اذا كانت المعلومات التي تتلقاها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالات المتخصصة كذلك أيضا . وقد يحدث أن يكون الأمر عكس ذلك تماما . وهو ما لا يقبله وفد الولايات المتحدة الذي يخشى أن يحمل ذلك الدول الاعضاء على استنكار بعض الممارسات التي تبدو معرقلة .

١٨ - وأردف قائلا ان وفد الولايات المتحدة سعيد للغاية اذ يلاحظ في تقرير اللجنة الاستشارية لسنة ١٩٨٠ (A/35/481) العديد من امثلة الادارة السليمة التي ينبغي ابرازها وخاصة لكي تستفيد منها المنظمات الاخرى . من ذلك على سبيل المثال ما قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الفقرة ١٦٠) من تحسين تقنياتها في مجال المحاسبة وفقا لمناهج يمكن للمسؤولين الآخرين عن البرامج التفكير في تطبيقها . وما قام به مكتب العمل الدولي من جانبه كذلك حيث اتخذ تدابير تقشفية في مجال عقود التأمين وعمليات الصيانة . وما حققته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الفقرة ١٥٢) حيث نجحت في زيادة عدد أيام المؤتمرات بنسبة ١٨٦ في المائة وعدد الوثائق بنسبة ٧٠ في المائة في حين أن عدد موظفيها لم يزد عن ٢٥ في المائة . ويجب الاشادة بمثل هذه الزيادة في الانتاجية .

١٩ - وقال انه يرجو ان يعمل مسؤولو البرنامج على وضع قواعد موحدة للميزانية واجراءات متشابهة لتقديم التقارير . انه مجال قد يكون في وسع اللجنة الاستشارية بل ومن واجبها ان تقوم فيه بدور هام ، وذلك بأن تدرج في تقاريرها المقبلة جداول توضح نفقات الادارة بالنسبة المئوية للميزانية ، وتكلفة الخدمات النهائية ، بالنسبة المئوية للميزانية أيضا ، والعلاقة بين وظائف المقر ووظائف المكاتب الخارجية ، والنسبة بين موظفي فئة الخدمات العامة والفئة الفنية والعلاقة بين نفقات التجهيز ونفقات الملاك ، والتوافق بين الوظائف وقواعد التصنيف (مثال ذلك هل يتميز الموظف من فئة ف - ٣ بالكفاءات نفسها في جميع المنظمات) والتدابير الخاصة بالتقشف او الفعّالية التي اتخذت

(السيد سادلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

خلال العام في كل منظمة . ان هذا من شأنه ان يمكن قراء التقرير من أن يتبينوا بصورة أفضل النتائج النسبية لكل منظمة وتطور مختلف عناصر ميزانيتها .

٢٠ - وقال ان تقارير اللجنة الاستشارية يمكنها أيضا ان تلقي الضوء على التباينات بين المنظمات وتوضح كيف أن الاختلافات بينها منشأها حاجة كل واحدة منها وأصالتها . وبذلك يسهل تقدير الاحتياجات الخاصة لكل منظمة بصورة أفضل ، وتستطيع الدول الاعضاء تقديم مقترحات مفيدة لانشاء نظام موحد لقواعد الميزانية والتقارير الخاصة بها . كما أن هذا من شأنه ان يعزز التنسيق على مستوى المنظومة ، ويسهم بالتالي في تحسين ادارة كل منظمة .

٢١ - ان كل هذه المبادرات تتطلب ان يكرس مسؤولو البرامج موارد لها . الا أن وفد الولايات المتحدة يرى مثل وفد المملكة المتحدة انه نظرا لأن أحد أهداف التنسيق هو القضاء على الازدواجية والتبذير وكذلك الانشطة المنجزة أو التي فات أوانها أو عديمة الجدوى ، فان الوفورات التي ستتحقق ستسمح بالانفاق بدرجة كبيرة على أنشطة التنسيق التي استعرضها لتوّه .

٢٢ - وأضاف قائلا ان التقارير المقبلة للجنة الاستشارية يمكن أن تحتوى أيضا جداول توضح صافي التعديلات التي تهدف الى تصحيح آثار التضخم وتقلبات معدلات الصرف وتعطي معلومات بالقيم الموحدة مثل عدد الموظفين في شريحة من شرائح الميزانية تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار والنسبة المئوية للنفقات الادارية بالنسبة لمجموع الميزانية ، أو أى عامل آخر تراه اللجنة الاستشارية مفيدا .

٢٣ - ومضى قائلا ان نتائج الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية تدل على ان فكرة تنسيق شؤون الادارة والميزانية لا تلقى قبولا عريضا لدى المسؤولين عن البرنامج . وقد يكون من المفيد ان يضاف الى التقارير السنوية فصلا مستقلا يعرض بصورة مفصلة تدابير التقشف التي اتخذتها كل منظمة ويوضح ما يمكن عمله لتحسين فعّالية النظام الموحد . ان هذا قد يشكل عبئا جديدا على اللجنة الاستشارية التي تضطلع بمهمة ضخمة بالفعل ، ولكن يجب العمل من الآن فصاعدا على زيادة تنسيق منظمات الامم المتحدة . قد يتطلب ذلك جهدا أكبر لتحليل الميزانية ومعلومات اجمالية أقل . وفي هذا الصدد يمكن للجمعية العامة ، فضلا عن احاطتها علما بتقرير اللجنة الاستشارية ، تجديد طلبها الذى أعربت عنه في قرارها ٣٣/١٤٢ ورجت فيه من اللجنة الاستشارية تقديم معلومات عن المشاكل المحددة المشتركة التي تواجه منظومة الأمم المتحدة .

٢٤ - السيد غريدو (الفلبين) : لاحظ بارتياح التقدم المحرز على مر السنين في مجال تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وقال ان اسلوب الميزنة المتكاملة الذى تمارسه بعض المؤسسات قد أدى الى نتائج طيبة على الرغم من المشاكل المنهجية التي أثارها ومن الأفضل في هذا الصدد ، ان تقدم المنظمات في المستقبل على حدة المبالغ التي تراها لازمة ان لم يكن لمواجهة التقلبات الغريبة الاطوار في اسعار الصرف ، فلمواجهة التضخم على الاقل .

٢٥ - واستطرد قائلا انه يتضح من تقرير اللجنة الاستشارية ان وكالة متخصصة واحدة فقط قد

(السيد فريدو ، الفلبين)

أنشأت حسابا مستقلا لسداد النفقات العامة المتعلقة بتنفيذ المشاريع ونظرا لان مجال الانفاق المشار اليه أصبح حاليا قيد النظر فانه قد يكون في وسع الوكالات ادراجه في ميزانيتها حتى تتمكن الدول الاعضاء من فهم مدى أهميته .

٢٦ - وأردف قائلا ان وفد الفلبين يود أن يعرف ما اذا كانت الصيغة التي تستخدم في وضع جدول الانصبة تنطبق على جميع الوكالات بصورة موحدة ، والحصول على بعض التفسيرات بشأن هذه النقطة .

٢٧ - وقال فيما يتعلق بملاحظات المدير العام لليونسكو التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرات ٥٣ الى ٥٥ من تقريرها (A/35/481) انه فهم ان هذه الوكالة لا تثير من جديد مسألة دور الجمعية العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولا وظيفة التنسيق الواردة التي عهد بها الميثاق الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المادة ٦٣ . ان الهدف من اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد أدى الى الاسراع بانشاء بعض البرامج التي ربما كانت بعض الوكالات قد بدأت في انجازها ، ولكن ذلك يعكس ايضا نجاح أو فشل المنظمات المعنية . ويجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مطلعا على أية تداخلات بين البرامج التي تنجز في ظل اشراف الامم المتحدة ، واذا ما استبقت في ابقاء الاجهزة القيادية التابعة للجمعية العامة على هذه الانشطة فان في ذلك ما يدعو الى القلق .

٢٨ - ومضى قائلا ان وفد الفلبين يود أن يعرض ممثل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة حالة تقدم البرنامج المخصص لتقديم المساعدة في استغلال مصائد الاسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة وادارة هذه المصائد . واشار الى المقرر الذي اتخذه برنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بتمويل هذا المشروع . وقال ان هذه المسألة لها أهميتها من وجهة نظر اتفاقية قانون البحار التي ينتظر اعتمادها .

٢٩ - السيد ديين (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) : أعرب عن ارتياحه لقيام اللجنة الاستشارية بادراج ملاحظات المدير العام لليونسكو النابعة من ضرورة اطلاع الدول الاعضاء على المشاكل الناجمة عن أعمال البرامج التي قرروها ، في تقريرها A/35/481 . ومن هذا المنطلق يقدم المدير العام لليونسكو في كل دورة للمجلس التنفيذي لليونسكو وثيقة تتضمن جميع المقررات التي تصدر عن الوكالات الأخرى وتهم اليونسكو .

٣٠ - وقال انه ليس هناك فيما قاله المدير العام ما يحمل على الاعتقاد بأنه يضع سلطة الجمعية العامة موضع الشك . ان الملاحظات التي أبداها تطرح ثلاثة مواضيع أولا ، هل يعد اجراء مناقشات عميقة بشأن مسألة ما في هذه الوكالة أو تلك ، ثم بعد ذلك في الجمعية العامة أو في أحد أجهزتها أمرا فعّالا واقتصاديا ومتفقا مع الميثاق . ثانيا ، ان مقررات الجمعية العامة تطالب في كثير من الاحيان الوكالات بورقات أو تقارير تشكل عبئا كبيرا ؛ لقد طلبت الجمعية العامة من اليونسكو ٢٤ تقريرا في ١٩٧٠ ، بينما في عام ١٩٧٩ طلبت منها ٨٦ تقريرا . ثالثا ، ان الجمعية العامة تتجه الى انشاء

(السيد ديين)

اجهزة فرعية لتعهد اليها بمسائل من اختصاص الوكالات الاخرى وهو ما يتعارض مع الفعّالية والاقتصاد ؛ ان اليونسكو مثلا تهتم منذ سنوات بمشاكل الاعلام والاتصالات وقد اعتمد مؤتمرها العام في بلغراد الذى حضره أكثر من ١٠٠ وزير مختص ، نصا بشأن النظام العالمي الجديد للاعلام. ويمكن التساؤل عما اذا كان من المفيد ان تدرس الجمعية العامة مرة أخرى هذه المسألة ، بينما جرت مناقشتها بالفعل وأدت الى نتيجة .

٣١ - وأضاف قائلا ان هدف اليونسكو هو العودة الى الالتزام الدقيق بنصوص الميثاق وتمكين المجلس الاقتصادى والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق من جديد من الاضطلاع بولايتيهما . ان دور التنسيق الذى يضطلع به هذان الجهازان قد يضعف من جراء انشاء هياكل جديدة . ذلك هو المقصود من ملاحظات المدير العام لليونسكو التي أوردتها اللجنة الاستشارية . وقد اعتمد المؤتمر العام مؤخرا قرارا اعترف فيه بالخطر الذى أشار اليه المدير العام وناشد الوفود تنسيق مواقفها في مختلف اجهزة الأمم المتحدة .

٣٢ - السيد بال (الهند) : لفت النظر الى أن المسألة المطروحة للنقاش هي مسألة تنسيق شؤون الادارة والميزانية ولذلك فان التطرق لمسألة تنسيق البرامج في غير محله . ان لجنة البرنامج والتنسيق هي المختصة بدراسة مشاكل البرمجة واليونسكو لم تدل برأيها في الدورة الاخيرة لهذه اللجنة .

٣٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه على الرغم من ان اللجنة الاستشارية لم تدل بأى تعليق أو أى رأى بشأن المسألة التي أثارها المدير العام لليونسكو ، الا أنه رأى ضرورة ادراج المعلومات الواردة في الفقرات ٥٣ الى ٥٥ من تقريره .

٣٤ - السيد لحلو (المغرب) : أشار الى أهمية دور اليونسكو والى النجاحات التي احرزتها بالفعل وقال ان هناك احيانا ، فيما يبدو ، تنازعا في الاختصاصات بين وكالة ما متخصصة وبين الجمعية العامة ، وهذا التنازع قد ينعكس على امانات الوكالات المعنية ، غير ان هذا التنازع سطحي لا غير . ان اليونسكو مثلا خاضعة لسلطة جهاز تشريعي على مستوى عال جدا وتعمل في الاتجاه الذى تريده الدول الاعضاء . ولم تعترض مطلقا كما لم تعترض أية وكالة متخصصة أخرى على دور الأمم المتحدة المركزى . ففي مجال الاعلام مثلا ، تتضافر جهود المنظمتين لتحقيق اهداف بعيدة الغاية والطموح . ومن الأفضل بدلا من الاهتمام بخلافات سطحية ، الاشادة بالتعاون القائم بين المنظمتين .

٣٥ - السيد بال (الهند) : اعترف بأن اللجنة الاستشارية امتنعت عن الادلاء بأى تعليق على تصريحات المدير العام لليونسكو وانها اقتصرت على سرد الوقائع . ولكن هذه الملاحظة لا تكفي في هذا الصدد ، لأن تقرير اللجنة الاستشارية برمته مكون من عناصر اعلامية فقط وان اللجنة الاستشارية لم تدل برأى بصدد أى شيء . وأصر ممثل الهند على ان مشاكل البرمجة التي تثيرها اليونسكو يجب أن تقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق وتحل بواسطتها .

٣٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : حاول تبديد سوء التفاهم ، فقال انه يعلم جيدا ان لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي مختصان بتنسيق البرامج . الا ان المسألة التي أثارها المدير العام ذات جوانب تتعلق أيضا بتنسيق شؤون الادارة والمؤسسات والميزانية وباختصاص اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية وهذا هو المعنى المقصود من الجملة الأخيرة التي أدلى بها المدير العام لليونسكو والتي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥٥ من تقريرها .

البند ٩٦ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/35/32 و Add.1 ، A/C.5/35/12 ؛ A/C.5/35/L.5 ، L.6 ، L.8 ، L.9 ، L.10/Rev.1 ، L.11/Rev.2 ، L.12 ، L.14/Rev.1 ، L.15/Rev.1 ، L.16)

٣٧ - الرئيس : دعا اللجنة الى النظر أولا في مشروع التعديل A/C.5/35/L.11/Rev.2 المقدم من اوغندا وجمهورية الكاميرون المتحدة وزامبيا والسنغال والفلبين والمغرب ونيجيريا .

٣٨ - السيد فال (السنغال) : قال ان التعديل الثاني الذى اقترحه وفد النمسا في الجلسة السابقة ووافق عليه مقدمو المشروع A/C.5/35/L.11/Rev.1 لم يدمج في النص الفرنسي للوثيقة A/C.5/35/L.11/Rev.2 ومن ثم فانه يجدر في السطرين الخامس والسادس من الفقرة ٢ من هذه الوثيقة الاستعاضة عن عبارة " لمناقشة نصوص قانونية " بعبارة " لاعداد مشاريع الاتفاقيات والصكوك القانونية الاخرى " . ولاحظ من ناحية أخرى أن مقدمي مشروع التعديل A/C.5/35/L.11/Rev.1 لم يقبلوا الاقتراح الأول المقدم من الوفد النمساوى ولذلك نشر على حدة تحت الرمز A/C.5/35/L.16 .

٣٩ - السيد راكوتو (مدغشقر) : أيد مشروع التعديل A/C.5/35/L.11/Rev.2 وقال ان اللجنة المخصصة للمحيط الهندى ستطلب استئناف تدوين المحاضر الموجزة لاعمالها .

٤٠ - السيد بالاسوبرامانيام (سرى لانكا) : تكلم بوصفه رئيسا للجنة المخصصة للمحيط الهندى فاوضح ان اعضاء اللجنة قد شعروا طوال العام الماضي بالحاجة الى محاضر موجزة نظرا لأهمية أعمالهم وطابعها الدقيق . ان الكل يعلم ان اللجنة ملتزمة حاليا باعداد المؤتمر الكبير المتعلق بالمحيط الهندى الذى سيعقد في العام القادم . ونظرا لعدم وجود محاضر موجزة فقد استخدم بعض اعضاء اللجنة ، بدرجة كبيرة البيانات الصحفية التي تصدرها ادارة شؤون الاعلام التي انتقدت احيانا لعدم تقديمها عرضا دقيقا لفحوى المناقشات . ومن ثم ترى اللجنة ضرورة العودة الى اصدار المحاضر الموجزة لاجتماعاتها التحضيرية على الأقل .

٤١ - ولهذا اقترح اضافة تعديل الى مشروع التعديل A/C.5/35/L.11/Rev.2 بادراج فقرة فرعية (و) في الفقرة ٢ على النحو التالي :

" (و) اللجنة المخصصة للمحيط الهندى بالنسبة للاجتماعات التحضيرية المكرسة لاعداد مؤتمر المحيط الهندى المشار اليه في قرار الجمعية العامة ٣٤/٨٠ باء " .

(السيد بالاسوبرامينام، سري لانكا)

ومن المقرر عقد سلسلتين من الاجتماعات التحضيرية قبل المؤتمر الذى سيعقد في غضون سنة ١٩٨١ ، الا أن اللجنة لن تحتاج بالضرورة الى محاضر موجزة لجميع هذه الاجتماعات ، وربما كان من الاجدر ان يترك لرئيس اللجنة حرية تقرير الاجتماعات التي ستتطلب اصدار محاضر موجزة .

٤٢ - السيد دوك (أمين اللجنة) : قال انه يجدر ادخال تعديلات على اسلوب النصين الاسباني والفرنسي للوثيقة A/C.5/35/L.14/Rev.1 اذ يجب الاستعاضة في السطر الرابع من الفقرة الاولى من النص الاسباني عن لفظ "debe" بلفظ "deberia" وفي السطر الثاني من الفقرة ٣ الاستعاضة عن لفظ "deben" بلفظ "deberian" وفي النص الفرنسي في السطر الرابع من الفقرة الاولى الاستعاضة عن لفظ "devra" بلفظ "devrait" .

٤٣ - السيد غودفري (نيوزيلندا) : أشار في هذا الصدد الى انه أكد في الجلسة السابقة استخدام لفظ "should" في النص الانكليزى بغية عدم اضفاء طابع الزامي على القاعدة المستهدفة وبالتالي سيصبح لدى الوفود امكانية عرض وثيقة وطنية أو تقنية بلغة أخرى غير اللغتين الانكليزية والفرنسية .

٤٤ - واضاف قائلا ان بعض الوفود قد أعربت عن الرغبة في توضيح ذلك في النصوص بصورة أكثر صراحة ، واقترح ادراج عبارة كلما أمكن ذلك " في السطر الثاني من الفقرة ٣ والسطر الرابع من الفقرة الاولى من الوثيقة A/C.5/35/L.14/Rev.1 بحيث تصبحان على النحو التالي :

" ينبغي تقديم الورقات كلما أمكن ذلك ، باحدى اللغات ... " و" ... اللغة التي قدمت بها التي ينبغي أن تكون ، كلما أمكن ذلك ، احدى .... " .

٤٥ - السيد ويليامز (بنما) : ايد اقتراح اللجنة المخصصة للمحيط الهندى . وقال ان الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر المحيط الهندى الذى سيعقد في العام القادم تتسم بأهمية غير عادية نظرا لأن هذا المؤتمر يرمي الى حل أو ازالة الخلافات القائمة بصدد منطقة استراتيجية ووضع اطار قانوني يطبق على هذه المنطقة . ان اللجنة المخصصة للمحيط الهندى لم تدرج في قائمة الهيئات الفرعية الواردة في الفقرة ٢ من الوثيقة A/C.5/35/L.14/Rev.1 ، نتيجة خطأ في التنسيق ، ومن ثم يجدر تصحيح هذا الاغفال بالعودة الى اصدار المحاضر الموجزة لهذا الجهاز .

٤٦ - السيد بينيس (اسبانيا) : قال انه ليس لديه اعتراض على وضع فصل الشرط في الفقرة الاولى من مشروع التعديل A/C.5/35/L.14/Rev.1 . الا انه يجدر فيما يتعلق بلغات عمل الأمانة العامة للامم المتحدة ، أن يحدد بوضوح أن الأمر يتعلق باللغتين الانكليزية والفرنسية .

٤٧ - وأضاف قائلا ان الوفد الاسباني على استعداد لقبول التعديل المقترح شريطة ألا يشكل سابقة في المستقبل ، حيث ان كل بلد له الحق في تقديم اوراق باحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة . ويجب على الاقل وضع ملخص للنص المشار اليه بمختلف اللغات الرسمية للجمعية العامة

(السيد بينيس ،اسبانيا)

أو الجهاز المعني . ان الاوراق ليست مخصصة للوفود فحسب وانما أيضا لسلطات ومواطني البلدان المعنية الذين لا يعرفون بالضرورة احدى لغات عمل الامانة العامة .

٤٨ - وفيما يتعلق بالمشكلة الأكثر عمومية المتعلقة بالمعاملة الممنوحة لمختلف اللغات الرسمية للمنظمة ، يجب بالتأكيد الاعتراف بأن حجم الوثائق يبدو احيانا زائدا عن الحد وانه يتم ترجمة وثائق مشكوك في جدواها فيما يبدو . وعند ذلك يدور الأمر في دائرة مفرغة ، من الذى من حقه أن يقرر أن هذه الوثيقة أو تلك تهم هذه الوفود ولا تهم الوفود الاخرى ؟ لقد بذلت المنظمة جهودا بالغة لفرض ست لغات رسمية ويبدو حينئذ مؤسفا أن تفرض قيود تحد من وصول بعض الوفود الى الوثائق .

٤٩ - الرئيس : أشار الى أن الاجراء الذى أوصت لجنة المؤتمرات بالموافقة عليه في الفقرة ٧٠ من تقريرها (A/35/32) يبدأ بالجملة التالية " عندما يقترح تقديم أوراق أو تقارير وطنية أو تقنية ، يمكن تطبيق القواعد التالية " وصيغة يمكن ان توضح ان هذه القاعدة ليس لها اى طابع الزامي .لقد ارادت اللجنة الاحتفاظ بقدر من المرونة مع تحقيق هدفها وهو الاقلال من حجم الوثائق . وغني عن القول ان الدول الاعضاء تتمتع بسيادة كاملة في هذا المجال وان مسألة التعدى على حقوقها غير واردة .

٥٠ - السيد يوسف (الصومال) : اشار الى ان مقدمي مشروع التعديل A/C.5/35/L.11/Rev.2 يطلبون من الاجهزة المعنية في الفقرة ٢ الحد من احتياجاتها من المحاضر الموجزة بدرجة معقولة والاستغناء كلما أمكن ذلك عن محاضر الجلسات . وقد أوضح الامين العام من جانبه في الفقرة ٤ من الوثيقة A/C.5/35/34 ان الاجهزة الخمسة المشار اليها ، ستعقد ٩٠ جلسة في ١٩٨٠ ، وهو يعتمد في هذا التقدير على خبرة فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ والجدول الزمني لاجتماعات ١٩٨١ ، ومن الممكن ، استنادا الى نوايا مقدمي مشروع التعديل افتراض ان عدد الجلسات سيكون أقل من ٥٠ جلسة وأن النفقات ستنخفض نتيجة لذلك الى أقل من نصف مليون دولار بدلا من الـ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار المشار اليها في تقرير الامين العام .

٥١ - وأوضح ممثل الصومال من ناحية أخرى انه يؤيد الاقتراح المقدم من رئيس اللجنة المخصصة للمحيط الهندى .

٥٢ - السيد توكو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال انه على استعداد تام لقبول التعديل المقترح من وفد نيوزيلندا . الا أن المشكلة وصول الوفود الى الوثائق لا تزال قائمة والواقع ان الفقرة ٣ من الوثيقة A/C.5/35/L.14/Rev.1 كما عدلت شفويا تتيح لأى وفد امكانية تقديم وثيقة بلغة اخرى غير الانكليزية أو الفرنسية . ومن ثم يمكن جيدا مثلا تصور الوفد الصيني يقدم ورقة باللغة الصينية في مؤتمر خاص دون ان تتمكن غالبية الوفود من الاطلاع على هذه الوثيقة نظرا لأنها لن تهتم الا في هذه اللغة . ولذلك فانه يجدر وضع ملخص للوثيقة في ١٠ صفحات على أقصى تقدير باللغات الرسمية الاخرى .

(السيد توكو مونتي، جمهورية الكاميرون المتحـــــدة)

٥٣ - واقترح ممثل الكاميرون ان تدرج بعد الفقرة الفرعية (ب) من المبدأ التوجيهي الوارد في الفقرة ٧٠ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/35/32) جملة على النحو التالي : " يجب ، في نفس الوقت الذى تقدم فيه هذه الوثيقة أو التقرير نشر نص موجز لا يتجاوز ١ صفحات على أكثر تقدير بلغـــات المؤتمر الاخرى " . وفي حالة الموافقة على هذا التعديل تصبح الفقرة الفرعية (ج) من المبـــدأ التوجيهي ذاته غير ذات موضوع ويتعين حذفها .

٥٤ - السيد مبابيلا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : يرى أن الاجهزة التي طلبت العودة الـــى اصدار المحاضر الموجزة لجلساتها قد فعلت ذلك بعد تفكير عميق ولم تتوخ سوى فعالية أنشطتها .

٥٥ - واضاف قائلا ان اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٤/٥٠ قد سبقته مشاورات على مســـتوى عال كما أنه يهدف أيضا الى ترشيد الاعمال وتحقيق وفورات . ونظرا لأن القرار اتخذ على أســـاس التجربة فان في الامكان الآن اجراء حصر أولي لنتائجه .

٥٦ - ومضى قائلا انه يطلب اليوم استثناء من القاعدة ، وان كان من المعروف جيدا ان كثـــرة الاستثناءات تؤدى الى تغيير القاعدة ذاتها . ونظرا لأن كل شيء يحمل على الاعتقاد بأن هـــذه الطلبات تقوم على اساس وانها درست بصورة مستفيضة فان من الصعب جدا قبول احدها ورفـــض الآخر . ومن ثم فان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة سوف يؤيد بدافع من روح المهادنة مشـــروع التعديل الذى يهدف الى اقرار العودة الى اصدار المحاضر الموجزة في سبعة أجهزة . كما أنـــه سيدرس بعناية التعديل الذى اقترحه وفد النمسا .

٥٧ - السيد علي (بنغلاديش) : أيد الاقتراح المقدم من رئيس اللجنة المخصصة للمحيـــط الهندى لاعتقاده بأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر من الأهمية بحيث تبرر اصدار محاضر موجزة .

٥٨ - السيد رازولوندريب (مدغشقر) : أيد أيضا اقتراح رئيس اللجنة المخصصة للمحيـــــط الهندى . وأشار الى أن مسألة المحيط الهندى لا تعني بلده والمنطقة بأسرها فحسب وانمـــا المجتمع الدولي بأسره وان مؤتمر المحيط الهندى ينبغي ان يؤدى الى وضع نص سياسي وقانونـــي بالغ الدقة ، كما أن وضع محاضر موجزة للاجتماعات التحضيرية سوف ييسر الى حد بعيد فهم الوثيقة النهائية . ان الامر يتعلق هنا باجراء مؤقت ، لا يعتقد أنه سيؤدى الى نفقات باهظة .

٥٩ - السيد فال (السنغال) : رد باسم مقدمي مشروع التعديل A/C.5/35/L.11/Rev.2 علـــى السيدة دورسيت (ترينيداد وتوباغو) فقال ان الوقت لم يسنح بعد لمقدمي المشروع بتنسيق مواقفهم فيما يتعلق بالطلب المقدم من رئيس اللجنة المخصصة للمحيط الهندى .

٦٠ - السيد غودفرى (نيوزيلندا) : رد بوصفه رئيسا للمشاورات شبه الرسمية المتعلقة بالوثيقـــة A/C.5/35/L.14/Rev.1 على اقتراح التعديل المقدم من ممثل الكاميرون فأعلن ان هذا الاقـــتراح وضع في الاعتبار اثناء المشاورات شبه الرسمية وان لم يتسن التوصل الى توافق في الآراء بشأنـــه . لانه في الواقع يذهب الى ابعد مما يريده مقدمو الوثيقة A/C.5/35/L.14/Rev.1 ويتعـــارض مـــع

(السيد فودفرى ، نيوزيلندا)

المبدأ التوجيهي الذى اقترحته لجنة المؤتمرات بشأن الحد الكمي للوثائق والتقارير المقدمة بشأن المؤتمرات الخاصة . واذا ما رغب أحد الوفود في تقديم وثيقة تتجاوز الحد فعليه أن يفعل ذلك على نفقته ، أما الوثيقة الرسمية فانها لا يجب أن تتجاوز ١٠ صفحات . ويمكن أيضا افتراض قيام وفد بتقديم وثيقة بلغته الوطنية مع ترجمة لها باحدى لغات العمل في الامانة العامة . وعلى أية حال فان مشاريع التعديل المقترحة تتعلق بمبادئ توجيهية غير ذات طابع الزامي لا تهدف الا الى تخفيض النفقات وحجم الوثائق . واذا اتضح أنها لا تفي بالنتيجة المتوقعة ففي الامكان تنقيحها .

٦١ - السيد اوكيو (رئيس لجنة المؤتمرات) : قال ردا على سؤال وجهه ممثل سيراليون في الجلسة ٢٢ لمعرفة السبب في ان لجنة المؤتمرات لم توص باستثناءات لاحكام قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ المتعلقة بوضع محاضر الجلسات ، فقال انه اتفق عند اتخاذ القرار على ان أجهزة الامم المتحدة ستقدم تقريرا مباشرة الى الجمعية العامة عن الخبرة المكتسبة وبالتالي فانه لم يرخص للجنة بتقديم توصيات .

٦٢ - وأضاف قائلا ان ممثل سيراليون سأل أيضا عما اذا كان هناك اختلاف بين الاجراء المقترح في الفقرة ٢ من الوثيقة A/C.5/35/L.12 والتعديل الذى يقترحه وفد النمسا على المشروع A/C.5/35/L.11/Rev.1 (الوثيقة A/C.5/35/L.16) . ففي الوثيقة A/C.5/35/L.12 طلب الى لجنة المؤتمرات أن تسمح بالاستثناءات التي ترى ان لها ما يبررها لأحكام القرار ٣٤/٥٠ ، بينما ينص التعديل النمسوى على ان تحدد الجمعية العامة ذاتها الاستثناءات في دورتها الحالية مع الاحتفاظ بحق النظر في الموضوع من جديد في دورتها السادسة والثلاثين . وتساعد الجمعية العامة عند ذلك في مهمتها ، لجنة المؤتمرات التي سوف يعهد اليها بالنظر في الخبرة المكتسبة في الاجهزة المستثناة من القاعدة . واضاف انه اذا كان لا يستطيع بوصفه رئيسا للجنة المؤتمرات ان يتكلم باسم اعضاء اللجنة فانه يرى فيما يخصه هو ان هذا الجهاز نظرا لانشطته السابقة ، قادر تماما على الاضطلاع بهذه المهمة .

٦٣- السيد لحلو (المغرب) : أيد اقتراح التعديل المقدم من وفد الكاميرون لانه يخدم مصالح وفود البلدان النامية التي لا يمكنها ، بسبب قلة وسائلها ، الوصول الى جميع الوثائق باللغة التي قدمت بها . وقال ان وضع ملخص مقتضب باحدى لغات عمل الامانة العامة ، للوثائق والتقارير المقدمة اثناء المؤتمرات الخاصة سيكون ذا فائدة بالغة بالنسبة لهذه الوفود .

٦٤- السيد سان اميه (سانت لوسيا) : قال انه يفهم من الوثيقة A/C.5/35/L.14/Rev.1 انه لا يجب ترجمة وثيقة او تقرير في حالة تقديمهما باحدى لغات عمل الامانة العامة ، الفرنسية مثلا ، ولكن كيف يمكن لوفد لا يفهم الفرنسية الاطلاع على هذه الوثيقة ؟ واضاف قائلا انه قد يكون من الافضل تغيير مشاريع التعديلات بحيث تنص على تقديم كل وثيقة او تقرير بلغتي عمل الامانة العامة ، وهو ما من شأنه ان يمكن جميع الوفود من الوصول الى هذه الوثائق .

٦٥- الرئيس : طلب من ممثل سانت لوسيا الاجتماع بممثل الكاميرون حيث ان مشروع التعديل الذى قدمه يتفق وطلب وفد سانت لوسيا . وحث الوفود على اجراء مشاورات جديدة والعمل جاهدة على وضع مشاريع تعديلات يمكن الاتفاق بصددها بغية اجراء تصويت في اقرب وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥